

عزيمته ولم يجعل كل يوم لصنف مخصوص من النعم كما يتصور  
 في مصر غالب والله وجبت الاجابة وان زاد عاقله في العلم  
 عند تكاملها لانه ما قدمه بقوله بسط ان لا يفهمه الذي هو عن هذا  
 لانه اولي الناس بالاعتذار بل جميع الناس وطال الذي تمت  
 ما تقدم فتأمل اي ما يؤمنه الاجابة كان له وليان يقول ان  
 مسطر لوجوب الاجابة لانه ان كان العذر ذلك فتأمل في  
 موضع الدعوى ليس فيها اذلو كان عذر فيه مثل كان كذلك فتنبيه  
 لم يتصور في الوقت الوجوب واستنبط البكاسة طام البغوية ان وقت  
 موع من حين العقد فيفضل وقتها به والله فضلها بعد الدعوى  
 علم العقد وان يكون ليلا اوله يليق به بحالته اي الحجة  
 او خيرية او كنف عوق او غو ذلك ومن الشروط ايضا ان لا تكون الولاية  
 من حال محجور عليه او من مال من يملكه بل يحرم عليه الاجابة  
 ان عاجلة ماله ومنها ان لا يكون غاصصا من تامة او خلوة محرمه  
 كما مر في اجيبته وامر او نحو ذلك ومنها ان لا يكون الداعي طالب  
 للمباهلة او عوقا حق او طام ومنها ان لا يكون معدا ولا يحرم في  
 ترك الجماعة ومنها ان لا يكون هناك منكر كالتالي او و فرس محرمه  
 كمنسوب او هيرا و جلد كونه او صدر محرمه من فروعها بل لا بد  
 على الرضا و بساط او سادة فان كانت غير محرمه عوق ففوعة الرضا  
 او الوفا او مخوفة يجب لو كانت حيا لا لا فيك بذلك لم يحرم عليه  
 المحض و قد انه يحرم عليه في صور غير محرمه كانه حيا و عوقه ثم  
 لو كان المنكر يولد محضه و يجب عليه كمنه اجابة للدعوى و انزاله  
 للمكاتبين في غير ذلك ان يأخذ من مال غيره و ايضا رضاه  
 به من دراهم او غيرها و عوق ذلك باخلافه في النكاح فقد سجلت  
 بمال

بمال دون اذلو محضه و هو ان يحرمه المصنف ان يأكل حاقه لم  
 اذلو استقل غيره بل لفظ الاستغناء بقرينة الشيخ ولا يتصرف بمال  
 يعلمه مضمونه به ولو حيف اذلو نحو هذه من ان لا يتكلم بغير  
 يافه ولا يبيع بملكه عليه ان بازوا له فلوا خرج من ثمة فهو كملك  
 صاحبه و يبره التملك المصنف و فيه ان يقول في حقه و يولد  
 له عييفه كل من استودعه وله ينزله على ذلك مرات ويكرهه عليه  
 ما لم يعلم التفت و يندب المصنف ان يدعوا له عييفه وان لم ياكل  
 بان يقول له اكل طعام الابرا و سلمت عليكم الملايكة ان حيا  
 و قد اكره الله في ملاه عنده او الهم هي اكله و اختلف على باذليه  
 واجعل البركة فيه او عود ذلك و يحرمه بل كراهة في حقه  
 و دراهم وغيره في الولام كذا و يحل للمحضر في التقاطه ما لم يكن فيه  
 ايداء و ترك التقاطه اولى و يحكمه ان فذل و يورثه في السيد او  
 على مكلف و له يزول ملكه عنه بسقوطه منه و ليس فيه ترك  
 التبسط في العطفة المباحة التي نحو العييد و عا كورا و بين  
 قضت شهوة عماله كمواع التوسط و بين ايضه اكل لحمه الا طعمه  
 و كرهه ان لا عليه تسمية اذا لم يحام حيا استعمال ما يجتمع اليه  
 منه و له يتوقف على الصلوة و والله اعلم  
 احكام القسم و الشؤ و معاينة ب عليهما و القسم بفتح القاف و سكن الهم  
 معقد بجميع العدل مطلقا و بينه الزوجات و هنا و يفتح السين ايضه  
 بمعني النية و بك القاف معنونه السين بمعني النسيب و يفتحها  
 في قسمه بمعني تعيينه شيئا او معيها ان يقسم و الشؤ و كذا  
 اخرج عنه الطاعة بفتح القاف و من الزوج او من الزوجة و الراء  
 ان وهو القسم من جهة الزوج اي له يلزمه ان كان راجعا

Copyrighted by King Fahd University